

إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة

تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع: سؤال شفوي - عادي

ضبط مديونية تمويل المؤسسات والمقاولات العمومية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

السيد الوزير المحترم،

حسب تقرير تنفيذ ميزانية الدولة برسم سنة 2019 الصادر عن المجلس الأعلى للحسابات، فقد انتقلت مديونية تمويل المؤسسات والمقاولات العمومية، من 279.2 مليار درهم سنة 2018 إلى 284.1 مليار درهم سنة 2019؛ وهو ما يمثل 24.6 في المائة من الناتج الداخلي الخام، فيما شكلت المديونية المضمونة من طرف الدولة ما مجموعه 160.2 مليار درهم، أي بنسبة 13.9 في المائة من الناتج الداخلي الخام..

لذا نسألكم السيد الوزير المحترم:

- عن الإجراءات المستعجلة التي ستأخذها المصالح التابعة لكم من أجل ضبط مديونية تمويل المؤسسات والمقاولات العمومية والتحكم فيها مستقبلا، خصوصا بعد جائحة كورونا.

و تفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام.

إمضاء:

الناصرى نوفل